البنك الدولي، تلاعب و تزويرمن أجل تحرير الإستثمار

شفيق بن روين - محلل رئيسي chafik.benrouine@economie-tunisie.org 2015/11/30

الفهرس

- الاطار العام
- التلاعب الذي يقوم به البنك الدولي
- التزوير الذي قام به البنك الدولي
- البنك الدولي: مرجع وجبت إعادة النظر فيه
- المرفق

الاطار العام

أنجز باحثون من البنك الدولي دراسة تمّ تداولها في الصفحات الأولى لعديد الجرائد العالمية تحت عنوان : " الكل داخل العائلة". تضع هذه الدراسة رابطا بين التلاعب القانوني الذي قام به النظام السابق و ثراء عائلة بن عليّ. هذا و قد قامت العديد من وسائل الاعلام التونسية بنشر هذه الدراسة و استخلاصاتها دون ان تضعها في سياقها كعلاقتها بالحياة السياسية التونسية أو العلاقة بالمؤسسة التي أنجزتها و لم يشذّ عن هذا التعامل إلا النزر القليل.[1]

في الوقت الذي قامت فيه مكاتب التواصل التابعة للبنك الدولي بالتركيز أساسا على التلاعب القانوني والأرباح المتأتية منه، ركّز أنطونيو نوسيفورا، اقتصادي السابق البنك الدولي المكلف بمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا على أنه : "بفضل الثورة التونسية، تخلّص التونسيون من الرئيس السابق بن علي ومن أسوء مظاهر الفساد ولكن السياسات الاقتصادية بقيت على حالها، قابلة بشكل كبير لسوء الاستغلال. إن اطار السياسات العمومية الموروث من لدى حقبة بن علي يأبّد العزلة الاجتماعية و يدعّم الفساد."[2]

لنكن على وضوح. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هي المناورة في ميدان التواصل السياسي من أجل اقناع الرّأي العام وحثّ السلطات التونسية على تبنّي الإصلاحات الاقتصادية التي يريد البنك الدولي فرضها على تونس[3] إنها إشارة الإنطلاق لعملية رفع الضبط : عملية حذف التعديلات من أجل فتح كلّ القطاعات أمام المستثمرين الخواص.

سوف لن نكتفي في هذا المقال بتوصيف عملية رفع الضبط عن إطارالإستثمارالتي أطلقها البنك الدولي في تونس منذ 2011 عن طريق شراكة دوفيل، ولا بتبيين كيف تندرج فيه هذه الدراسة، بل سنكشف كيف قام باحثو البنك الدولي بالتلاعب و بتزوير المعطيات من أجل الوصول الى هدفهم الأهم ألا و هو رفع التعديل عن مجال الاستثمارو إهداء القطاعات الاستراتيجية للمستثمرين الأجانب مع حرمان الدّولة من كلّ وسيلة حقيقيّة قد تسمح لها بقيادة سياسة استثمار وطنية، و ذلك بسن مجلّة استثمار الجديدة موّلها و صاغها البنك الدولي. فبهذه الطريقة سوف تتحوّل تونس من دولة تحمل استراتيجيا وتقوم بدور الضبط تحت حكم بورقيبة الى دولة تضبط فقط في عهد بن علي كي تصبح في نهاية المطاف دولة متفرّجة و متسوّلة إذا نجحت عملية رفع الضبط.

التلاعب الذي يقوم به البنك الدولي

لنسجّل في البداية أنه من أجل انجاز هذه الدراسة، تحصّل البنك الدولي على معطيات سريّة و حسّاسة حول ممتلكات بن علي المُصادرة و خاصّة انتاج و أرباح المؤسسات المُصادرة. هل من المعقول أن تسلّم السلطات التونسية معطيات بهذا القدر من الحساسية الى مؤسسة أجنبية في حين أن مسألة العدالة الانتقالية لازالت محلّ نقاش في تونس؟ و بالمناسبة، فان البنك الدولي اعترف بعدم قدرته على النفاذ إلا للمعلومات المتعلّقة بالفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2010 باعتبار أنه يجب قانونيا على وزارة المالية أن تتلف كل المعطيات التي يتجاوز عمرها ال 10 سنوات – حسب أقوال البنك الدولي ما جاء في دراسته (الصفحة 7، النقطة6)- مما يعني ان البنك الدولي يقر بنفاذه الى تلك المعلومات منذ سنة 2010 على الأقل بما أنه تحصل على معطيات سنة 2000.

وهو ما يدفعنا الى التساؤل: لما نشر تم نشر هذه الدراسة في هذا التوقيت بالذات في حين ان البنك الدولي يمتلك كل هذه المعطيات منذ 2010 اي خلال فترة حكم بن بن علي؟

إن توقيت نشر الدراسة لا يمكن أن يُفسَّرَ الا بطرح مشروع مجلّة الاستثمار في بداية سنة 2014. حيث اشترط البنك الدولي اسناد القروض للدولة التونسية بتبنّي هذه المجلّة.

من بين ترسانة الوسائل التي يستعملها البنك الدولي للتلاعب، سوف نبدأ بتوصيف تلك التي كان هدفها اخماد ملكة النقد لدى القارئ و ذلك بمخاطبة أحاسيسه. وتجلى ذلك بكل وضوح حين تم ذكر الرقم المتعلّق بالأرباح التي يحقّقها بن علي وعائلته : 21 بالمائة من أرباح القطاع الخاص وهو الرقم الذي كان ذا التأثير الأكبر على الرأي العام. إلا أن الدراسة تؤكّد بالبنط العريض ان تلك الـ 21 بالمائة هي الأرباح الصافية بينما لا تمثل الأرباح الخام لعائلة بن علي الا 6.8 بالمائة من الأرباح الخام للقطاع الخام. وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على ان الخسارة المالية لهذه المؤسسات كانت أقل من معدّل خسارة القطاع الخاص. من

المثير للفضول في البلاغ الصحفي الذي أصدره البنك الدولي هو أن كلمة "الصافية" بعد "الأرباح" قد اختفت تماما و أن الرقم الخام لم يتم ذكره. و بالتالي فإن البنك الدولي عندما اختار رقما يحتوي الخسائر ويهوّل من نسبة أرباح بن علي وعائلته، فقد نجح في زرع ديكور يسمح له بالإنسجام مع الرأي العام التونسي آن ذاك عبر تسويق فكرة الاحتكار الذي يقوم به بن علي و عائلته و ذلك من أجل اضعاف ملكة النقد لدى القارئ و ضمان انخراطه، لا فقط في التوصيف، بل أيضا في الاستخلاصات التي ستخرج بها الدراسة لاحقا. و تذهب الدراسة الى أبعد من هذا، فهي تتجرّأ على مقارنة الـ21 بالمائة، أرباح بن علي الصافية، بالسيطرة التي كان يبسطها النظام النازي على ثلاثة أرباع القيمة السوقية الألمانية. يبدو أن البنك الدولي قد عمل عن كثب لأكثر من 20 عاما مع نظام يشبه النظام النازي و لم ينتبه لذلك الا مؤخرا... كانت هذه المقدمة، لقد تم زرع الديكور بنجاح.

لا يتوقف التلاعب في هذا الحد، ندخل الآن في صلب الدراسة. فلكي نفهم جيدا التلاعب الذي نتحدّث عنه، يجب العودة الى مجلة التشجيع على الاستثمارات الصادرة سنة 1993، والتي لا تزال نافذة المفعول. هذه المجلّة ترسي 4 قائمات يضبطها المرسوم عدد 492 لسنة 1994 يجدر التذكير بوظيفته :

- الفصل الأول من المجلة : قائمة النشاطات الخاضعة للمجلة و ميزاتها. قائمة تحفيزية.
- الفصل الثاني من المجلة : قائمة النشاطات الخاضعة لترخيص من السلطات المعنيّة. قائمة للضبط.
- الفصل الثالث من المجلة : قائمة النشاطات التي تحتاج الى موافقة المجلس الأعلى للاستثمار (CSI)عندما تتجاوز نسبة رأس المال الأجنبي فيها الـ 50 بالمائة. قائمة للضبط خاصة بالاستثمارات الخارجية المباشرة.
- الفصل 27 من المجلة : قائمة النشاطات المنتفعة بالتشجيعات على التنمية الفلاحية. قائمة تحفيزيّة.

و بالتالي فهناك قائمتان تعنيان بالتحفيزات و قائمتان تعنيان بالضبط و المنطق يقول بأنه على الباحث العلمي أن يدرس القائمات الأربع كي يبحث ان كان الاحتكار الذي قام به بن علي قد تمّ بمنطق الربح السريع والسهل أي إستنادا على القائمات التحفيزية، أو عبر الاحتماء من المنافسة أي إرتكازا على القائمات الخاصة بالضبط، أو بالجمع بين الطريقتين مع قياس "وزن" كل منهما.

و لكن باحثي البنك الدّولي اقتصروا على الجانب الضبطي (الفصلان 2 و 3 من المجلّة) متعلّلين بأن الجانب التحفيزيّ (الفصلان 1 و 27 من المجلة) كان كثير التعقيد. (ص9)[4]

يكمن التناقض هنا أولا، في كون المسألة غير معقّدة، و ثانيا في أن البنك الدولي نفسه كان قد قام بدراسة حول نظام التحفيزات في 2012 يعترف في هامش إحدى صفحاتها بوجود تجاوزات في استخدام هذا النظام. وقد قام البنك بهذه الدراسة عن طريق المؤسسة المالية الدولية(SFI) التابعة له والمتخصصة في الاستثمار الأجنبي و عن طريق شركة ECOPA. و بهذا يكون البنك الدولي قد قام باختيار اعتباطي وهو تسليط الضوء على العلاقة بين الاحتكار و الضبط مع التعتيم على الرابط بين الاحتكار والتحفيزات.

انها ضرورات عملية رفع الضبط. ان هذا اللعب على الأضواء يسمح بتوجيه الرأي العام وأصحاب القرار السياسي في تونس الى الضبط كمصدر للفساد دون التعرّض لمسألة التحفيزات رغم أنها كانت جدّ مكلفة وغير مجدية. والهدف كان، تحت تعلّة مكافحة الفساد و الفقر، إسقاط الفصلين 2 و 3 من مجلة التشجيع على الإستثمارحتى تسحب القدرة من الدولة التونسية على توجيه السياسات الاستثمارية.

مثلما ذكرنا في مقدّمة المقال، فإن مدير الاقتصاديين السابق لدى البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، أنطونيو نوسيفورا، يصرّ على أن الاطار القانوني للسياسات العمومية الموروث من بن علي يساعد على الفساد و لا يستثني مجلّة التشجيع على الاستثمارات لسنة 1993 التي تبقى الإطار القانوني الوحيد الذي تمّ تحليله في هذه الدراسة.

لكن ما يخفيه السيد نوسيفورا، هو الدور الذي لعبه البنك الدولي في اعداد مجلة 1993. ففي الواقع، مثلما استفاد البنك الدولي من أزمة سنتي 1986 و 1987 لاجبار بن علي على إزالة تراخيص الاستثمار في القطاع الخاص[5] فقد قام أيضا بالاستفادة من أزمة الخليج في التسعينات لاجبار تونس على إعادة بناء كلّ السياسة العمومية المتعلّقة بالاستثمار.

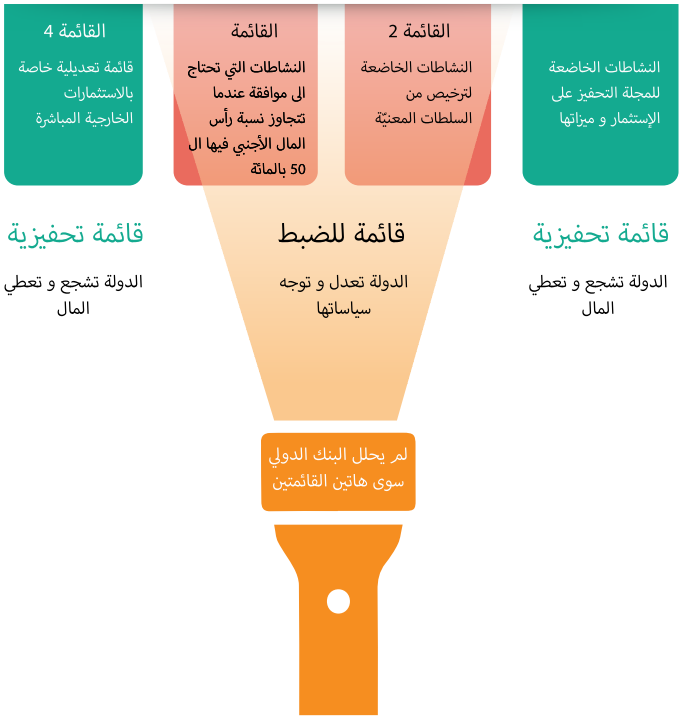

انها القاعدة في تونس. ففي كلّ أزمة كبيرة، يستفيد الثنائي "البنك الدولي-صندوق النقد الدولي" من الضعف المؤقّت للدولة لمزيد اضعافها وفرض نفس الإصلاحات[6] عليها وتعميقها.

في سنة 1991، منح البنك الدولي لتونس قرضا مشروطا تحت مسمى"قرض دعم الإصلاحات الاقتصادية و المالية". (economic and financial reforms support loan) يهدف بالاساس الى أعادة تصميم مجمل السياسة الاستثمارية في البلاد. فرغم وجود عديد المجلات التي تنظم الاستثمار في مختلف القطاعات (صناعة، فلاحة و صيد بحري، سياحة، خدمات) فإن البنك الدولي طلب في تقرير[7] مرافق للقرض أن :" مجلّات الاستثمار القائمة، التي تنظم أنشطة قطاعية، يجب أن يتمّ تعويضها بمجلّة واحدة." (تمّ وضع السّطر تحت العبارة الأخيرة من طرف البنك الدولي.)

و في رسالة النوايا التي وجهها وزير التخطيط و التنمية الجهوية آنذاك مصطفى كمال النابلي الشرط واضح[8] : لن يتم منح القسط الثاني من القرض الا إذا أرسل

الوزير مسودّة من القانون الى البنك الدولي لتتم مناقشتها و لن يتم منح القسط الثالث و الأخير من القرض إلا عند اعتماد المجلّة الموحدة. و في تقريره التنفيذي الذي تم صياغته سنة 1995،[9] يهنّئ البنك الدولي نفسه باعتماد المجلة الموحدة و يشكر العمل الرائع الذي قام به الوزير آنذاك السيد النابلي و الذي انتدبه البنك الدولي فيما بعد ليكون مدير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا قبل أن يتم اسقاط تعيينه على البنك المركزي في تونس و يصير محافظا له بعد 3 أيام من هروب بن علي.

من هنا يتضح لنا ان البنك الدولي يقوم بتسليط الضوء على الفساد الناتج عن مجلة الاستثمار القائمة دون التطرّق إلى أنه هو نفسه من كان المدبّر لها. حيث ان توحيد مجلّة الاستثمار كان وراء تضليل الدولة وافقادها القدرة على التخطيط لسياستها الاستثمارية حسب القطاعات و الارتقاء بالقيمة المضافة.

ترتكز دراسة البنك الدولي أساسا على نظرية "القبض التنظيمي"[10](جورج ستيغلر 1971) و هي نظرية تنتقد تأثير المصالح الخاصة على الضبط. بالتالي يصبح من المهم للباحثين اختيار تعريف ملائم لوصف قطاع بأنه "مضبوط" حتى يتسنى لهم انجاز دراسة إحصائية مرضية.

ارتكز البنك الدولي في دراسته على المرسوم عدد 492 لسنة 1994 وعلى التعديلات التي سلطها عليه بن علي وهو تتعلّق بالانشطة لا بالقطاعات، فقد تحتوي القطاعات على العشرات و ربما المئات من الأنشطة. وهو ما يدفعنا للتساؤل متى يمكننا أن نطلق على قطاع معيّن يحتوي على عدد من الانشطة صفة "المضبوط" ؟

من النزاهة أن نعتبر أن قطاعا ما مضبوط عندما تكون نصف نشاطاته على الأقل مضبوطة، أي موجودة على قائمات الضبط بالفصلين 2 و 3 من مجلة الاستثمار.

إلا أن باحثي البنك الدولي اختاروا تعريفا أكثر لطفا و تطويعا تجدونه في هامش[11] الصفحة. حيث اعتبروا أنه يمكن وصف قطاع بأنه "مضبوط" عندما تكون واحدة من نشاطاته على الأقل مضبوطة. و بالتالي، مثلا، في قطاع يتكوّن من 100 نشاط، يكفي أن يكون نشاط واحد متواجدا على إحدى القائمتين، حتى يعتبر البنك الدولي أن القطاع بأكمله مضبوط بنفس القائمة وتسحب بذلك صفة الضبط على الـ99 نشاط المتبقين.

بهذه الحيلة الفظّة، تمكن للبنك الدولي من تضخيم عدد القطاعات المعتبرة مضبوطة بطريقة مفتعلة في حين أن جوهر الدراسة هو إحصاء و رؤية ما إذا كانت مؤسسات عائلة بن علي قد استفادت من كونها داخل قطاع مضبوط.

تلاعب آخر : تنصّ الدراسة على أنه، ومن خلال 25 مرسوما، تم وضع تراخيص جديدة في 45 قطاعا، وقيود على الاستثمارات الخارجية المباشرة في 28 قطاع. ثمّ تأتي لتصلح المعلومة في هامش الصفحة مبينة أنه 16 من الـ 45 قطاع كانت تخضع لتراخيص وأنه 11 من الـ28 قطاع يخضعون لقيود على الاستثمارات الخارجية المباشرة (ص 20، النقطة عدد 26) وذلك قبل صدور المراسيم المذكورة. يقدم البنك الدولي ضوابط و تراخيص قديمة على أنها جديدة ! هذا ما نطلق عليه عادة و بكل بساطة صفة الكذب.

سنكتفي بذكر هذه الامثلة من التلاعبات التي قام بها البنك الدولي لجعل لنمر الى بسط نتائج أخطر استخلصها بحثنا.

التزوير الذي قام به البنك الدولي

ارتأينا انه من المهم أن نفهم منهجية عمل باحثي البنك الدولي قبل أن نشرع في تقديم ما اكتشفناه. الدراسة تنقسم الى 3 مراحل : 1. تحديد القطاعات التي تنشط فيها شركات عائلة بن علي. 2. مقارنة نتائج هذه الشركات مع منافساتها لدراسة إذا كانت الاختلافات ناتجة عن حواجز ضبطية في بداية الاستثمار (تراخيص أو قيود على الاستثمارات الخارجية المباشرة). 3. رؤية ما إذا كانت الشركات التابعة لعائلة بن علي عرضة لقيود جديدة أي قياس "القبض التنظيمي" الذي تمت ممارسته.

إذن، لإختبار احصائيًا التلازم بين وجود شركات عائلة بن علي في قطاعات ما والقيود الجديدة المسلطة عليها، من الضروري الحصول على معلومتين : القطاعات التي كانت تنشط فيها هذه الشركات والمراسيم التي أمضاها بن علي والتي غيّرت المرسوم عدد 492 لسنة 1994 الذي يحدد القائمات الاربع التي قدّمناها سابقا.

تقول الدراسة أنها تعتمد على 22 مرسوما (أو 25 في البلاغ الصحفي) مع العلم أنه هناك حقًا 25 مرسوما يعدّل القائمات المعنيّة. ولكن، نظرا لقلّة المعطيات المتوفّرة، فهي تفضّل إعطاء بعض الأمثلة الواقعية حيث تعترف بأن بحثا احصائيا، رغم إنجازه، هو بالضرورة محدود (ص10).

حتى يتسنى رسم الخيط الرابط بين وجود شركات عائلة بن علي و القيود على الاستثمارات تقدّم الدراسة كمثال المرسوم عدد 1234 لسنة 1996، و الذي يضع نشاطين على قائمة النشاطات الخاضعة لتراخيص (الفصل 2 من مجلة الاستثمار) و هذان النشاطان هما نقل و تدبير شؤون الأملاك في الموانئ، إضافة الى جرّ وانقاذ السفن. و كما يضع هذا المرسوم نشاطا على قائمة النشاطات الخاضعة لقيود (الفصل 3 من مجلة الاستثمار) و هذا النشاط هو نقل اللحوم الحمراء.

وتواصل الدراسة بالقول أنه في نفس السنة، أنشأ محمد عفيف شيبوب، عمّ سليم شيبوب شركته "المتوسّطية للتجارة و النقل و الشحن" المتخصصة في نقس البضائع المبرّدة. و بالتالي يستخلص القارئ طبعا أن المرسوم قد خدم عمّ سليم شيبوب حتى يطلق شركته في قطاع منظّم و بالتالي فإن القارئ سيفهم أن عائلة بن علي كانت تبحث عن قطاع منظّم حتّى تزدهر.

إلا أنه وبقراءة المرسوم عدد 1234 لسنة 1996،[12] فإن النشاطين الذين كانا من المفروض أن يضافا إلى قائمة النشاطات الخاضعة للتراخيص (الفصل 2 من مجلة الاستثمار) غير موجودان.[13]

والأدهى و الأمرّ من ذلك، يبدو أن نشاط نقل اللحوم الحمراء يظهر في المرسوم ولكن ليس باضافته إلى قائمة الأنشطة التي تخضع لقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر (المادة 3 من مجلة التشجيع على الإستثمار) وانما على قائمة الأنشطة المستفيدة من حوافز التنمية الزراعية (المادة 27 من مجلة التشجيع على الإستثمار). بهذه الطريقة زوّر الباحثون المرسوم 1234-1996 عندما اعتبروه نشاطا خاضعًا لقيود في حين أنه في الحقيقة مستفيد من حوافز. هل يكون هذا الفعل خطأ منعزلا في مجمل الدراسة أم هو غيض من فيض تزويرات أخرى؟ هل هو خطأ غير مقصود في مرسوم واحد أم رغبة واضحة لتضليل القارئ من خلال تزوير مصادر البيانات كأساس للدراسة الإحصائية؟

Table B.2.2 Revisions to the Investment Code

Revisions to the Investment Code from 1994-2010

List only includes Revisions to Authorization requirements and Restrictions on FDI

(Note AUT=Authorization Requirement, FDIR=Restrictions on FDI, BA=Ben Ali presence)

Decrees Covered : Décret n° 95-1095, Décret n° 96-1234, Décret n° 96-2229, Décret n° 97-0503, Décret n° 97-783, Décret n° 98-29, Décret n° 98-2094, Décret n° 2000-821, Décret n° 2001-2444, Décret n° 2002-0518, Décret n° 2003-1676, Décret n° 2004-0008 , Décret n° 2004-1630 , Décret n° 2005-2856, Décret n° 2006-1697, Décret n° 2007-1398, Décret n° 2007-2311, Décret n° 2007-4194, Décret 2008-3961, Décret n° 2009-2751, Décret n° 2010-825, Décret n° 2010-2936.

Activitiy in the Investment Code	Sector in NAT96	Sector Code	AUT	FDIR	BA
Décret n° 95-1095					
Transport réfrigéré des produits de la pêche	Entreposage frigorifique	63121		1	S1
Décret n° 96-2229					
transport réfrigéré de viandes rouges	Entreposage frigorifique	63121		1	E
acconage et manutention	Services annexes des transports maritimes	63220	1		S2
travaux de sauvetage et de remorquage maritime	Services annexes des transports maritimes	63220	1		S2
travaux de maintenance et de draguage de ports	Travaux maritimes et hydrauliques	45240	1	1	
Transitaires					
Décret n° 97-0503					
aménagement de zones industrielles et des zones destinées aux activités économiques.	Construction de bâtiments (gros œuvre)	45211	1	1	E
développement et maintenance de logiciels	Réalisation de logiciels	72200		1	
prestations machines et services informatiques	Entretien et réparation de machines de bureau et de matériel informatique	72500		1	
assistance technique, études et ingénierie informatique	Conseil en systèmes informatiques	72100		1	
saisie et traitement de données.	Traitement de données	72300		1	
audit et expertise comptables	Activités comptables et d'audit, conseil fiscal	74120		1	E
audit et expertise énergétiques	Conseil pour les affaires et la gestion	74140		1	
audit économique, juridique, sociale, technique et administrative,	Conseil pour les affaires et la gestion	74140		1	
audit maintenance,	Conseil pour les affaires et la gestion	74140		1	
études de marketing,	Etudes de marché et sondages	74130		1	
contrôle et expertise qualitative et quantitative,	Analyses, essais et inspections techniques	74302		1	
études et conseils en propriété industrielle et commerciale,	Analyses, essais et inspections techniques	74302		1	

حتى نتوصل الى هذا الإستنتاج، كان من الضّروري مراجعة الـ 25 مرسوما المذكورين في الدراسة وتحليل كل التغييرات التي أحدثها بها بن علي، وترقيمها و تنظيمها لمقارنتها مع النتائج الواردة بالدراسة. اعتمدنا في ذلك على " الجدول B.2.2 مراجعة قانون الاستثمار" (الصفحة 44) الذي يطرح التنقيحات التي أتى بها بن علي بين عامي 1994 و2010، ولكن فقط على القائمتين الخاصتين بالضبط أي قائمة التراخيص (الفصل 2 من مجلة التشجيع على الإستثمار)، والقائمة الخاصة بقيود الاستثمار الأجنبي المباشر (الفصل 3 من مجلة التشجيع على الإستثمار).

للمقارنة بين الأنشطة المذكورة في مجلة التشجيع على الإستثمار وتلك لعائلة بن علي، كان على الباحثين تكوين جدول توافق بين الأنشطة المذكورة في قانون التسميات الرسمية NAT96 [14] و ذلك بمساعدة من المعهد الوطني للاحصاء.

و بالتالي قدّموا نتائجهم في الجدول B.2.2، باستثناء المراسيم التي لا تخصّ التراخيص أو القيود. على أساس هذا التقديم، توصل الباحثون الى النتائج التالية : تمت إضافة 51 نشاطا إلى قائمة الأنشطة الخاضعة للترخيص و 38 نشاطا تمت إضافتها إلى قائمة الأنشطة التي تتطلب موافقة المجلس الأعلى للاستثمار عندما يتجاوز رأس المال الأجنبي فيها 50٪ (البنك الدولي هو الذي يصفها بقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر). هذه النتائج سمحت للبنك الدولي بوصف مجلّة الاستثمار 1993 بالحمائية (الصفحة 19) بينما كانت قد رحبت بسنها وباركت بن علي عند المصادقة عليها وإعتمادها. كون بن علي قام بالتّلاعب بالمراسيم لخدمة عائلته، فلا حاجة لإجراء دراسة إحصائية لإثبات الأمر، إنه بديهي لكلّ تونسي. لكن أن يتمّ وصف بن علي بالحمائي من أجل مجلة مفروضة من قبل البنك الدولي، فهذا يبدو بالفعل مفاجئا أكثر.

قمنا بالمقارنة نقطة بنقطة، و نشاطا بنشاط، للتحقق من أن الأنشطة المشار إليها في الجدول B.2.2 ظهرت حقّا في القائمات التراخيص والقيود على النحو المبيّن في الجدول. وها قد وصلنا إلى هذه النتائج:

- عدد النشاطات المضافة إلى قائمة الانشطة الخاضعة للترخيص (الفصل 2) :

من الـ 51 نشاطا الذين تم إحصائهم من قبل البنك الدولي، تمت إضافة 28 نشاطا و تزوير 23 آخرين، وهو معدل تزوير يقدّر ب 45٪.

- عدد النشاطات المضافة إلى قائمة النشاطات الخاضعة للقيود (الفصل 3) : من الـ 38 نشاطا الذين تم إحصائهم من قبل البنك الدولي، تمت إضافة 4 نشاطات و تزوير 34 نشاطا آخر، وهو معدل تزوير يقدّر ب 89٪.

في القائمة 2

النشاطات الخاضعة لترخيص من السلطات المعنيّة

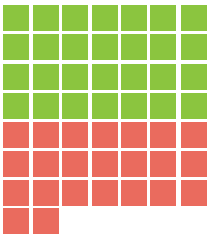

28 نشاط أضيف فعلا إلى القائمة

تم تزوير 23 نشاط من طرف البنك الدولي

في القائمة 3

النشاطات التي تحتاج الى موافقة عندما تتجاوز نسبة رأس المال الأجنبي فيها ال 50 بالمائة

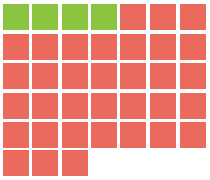

4 أنشطة أضيفت فعلا إلى القائمة

تم تزوير 34 نشاط من طرف البنك الدولي

يدفعنا مدى التزوير الى ان نجزم دون شك أن هذه المغالطات كانت عن قصد. فمعظم التزويرات تمثلت في إحتساب انشطة على أنها خاضعة لقيود بمقتضى أحكام الفصول 2 و 3 من مجلة التشجيع على الإستثمار فيما أنها في الحقيقة متواجدة في القائمات التحفيزية المشار إليها في الفصول 1 و 27 من نفس المجلة مثلما كان الحال بالنسبة لنشاط نقل اللحوم الحمراء. لكن المثال الأكثر وضوحا، لأنه هو الأكثر وقاحة ولأنه يؤدّي إلى العواقب الأعمق، هو المرسوم عدد 503 لسنة 1997[15]. فهو ينص على حذف 23 نشاطا دفعة واحدة في قائمة الأنشطة التي تخضع لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين سجل الباحثون في البنك الدولي الـ 23 نشاطا على أنها أضيفت لقائمة القيود، و هو ما يقلب كافة البيانات والنتائج.

القائمة 1	القائمة 2	القائمة 3	القائمة 4
71 نشاط مضاف	21 نشاط مضاف	-19 نشاط مزال	23 نشاط مضاف

سيجد القارئ في الجدول المرافق جميع المراسيم التي وقعها زين العابدين بن علي مع عدد النشاطات التي وقع إضافتها أو حذفها في القوائم المختلفة. والنتيجة واضحة:

- **أضيف** 71[16] نشاطا إلى قائمة النشاطات الخاضعة لمجلة الاستثمار الجديدة (الفصل 1 من مجلة التشجيع على الإستثمار)
- **أضيف** 21 نشاطا إلى قائمة النشاطات الخاضعة للترخيص (الفصل 2 من مجلة التشجيع على الإستثمار)
- **أزيل** 19 نشاطا من قائمة النشاطات التي تخضع لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر (الفصل 3 من مجلة التشجيع على الإستثمار)
- **أضيف** 23 نشاطا إلى قائمة المستفيدين من النشاطات التي تشجع التنمية الزراعية (الفصل 27 من مجلة التشجيع على الإستثمار).

في الواقع ، هذه النتائج تتماشى أكثر بكثير مع نموذج التنمية الاقتصادية لبن علي – الذي هو في الحقيقة نموذج البنك الدولي - أي أنه يريد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم حوافز الجبائية و مالية للمستثمرين. أسطورة زين العابدين بن علي الذي يضبط أكثر من اللزوم واستغل الضبط لحماية عائلته يجب أن تتوقف. اذا حدث أي تلاعب بالمراسيم، فمن المرجح أنه كان في المقام الأول للاستفادة من حوافز المجلة وليس لضبط الأنشطة.

و كدليل على ذلك، فشركتا عائلة بن علي اللتين تقدمهما الدراسة على أنهما بعثتا تزامنا مع المراسيم التي تدرج أنشطتهما في قائمة الأنشطة الخاضعة للقيود، هما في الحقيقة بعثتا تزامنا مع إدراج الأنشطة في قائمة التحفيزات. وهذا يتوافق أيضا بطريقة كاريكاتورية مع عقلية عائلة بن علي، أي عقليّة باعث المؤسسة المهووس بالرّبح السّريع، الشيء الذي لا يمكن أن توفره إلا الحوافز.

المرافق

رقم المرسوم المنقح من طرف بن علي	الفصل 1 من المجلة النشاطات الخاضعة للمجلة التحفيز على الإستثمار و مزاياها	الفصل 2 من المجلة النشاطات الخاضعة لترخيص من السلطات المعنيّة	الفصل 3 من المجلة النشاطات التي تحتاج الى موافقة عندماتتجاوز نسبة رأس المال الأجنبي فيها ال50 بالمائة	الفصل 27 من المجلة خاص بالاستثمارات الخارجية المباشرة
1995-1095				+1
1996-1234				+1
1996-2229	+20	+2		
1997-503			-23	
1997-783		+1		
1998-29	+1	+4	+1	
1998-2094		+1		+1
2000-821		+1		+10
2001-1254	+6			+3
2001-2444	+1			
2002-518	+2	+5		
2002-519	+1			
2003-1676	13	+4	+3	
2004-8	0 (M)			
2004-1630	+2			
2004-2129				+1
2005-2856	+4			
2006-1697	+1	+1		
2007-1398	+1			
2007-2311		+2		
2007-4194	0 (M)			
2008-3961	+13			+6
2009-2751	+3			
2010-825	+1			
2010-2936	+2			
TOTAL	**+71**	**+21**	**-19**	**+23**

1 http://www.webmanagercenter.com/magazine/economie/2014/04/03/148377/tunisie-investissements-l-imperialisme-porte-un-nom-banque-mondiale
http://nawaat.org/portail/2014/04/06/the-curious-timing-of-the-world-bank-report-on-economic-corruption-under-ben-ali/

2 http://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2014/03/27/world-bank-manipulation-former-tunisian-officials

3 مجلة الإستثمار، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، الخوصصة، الصفقات العمومية ، قانون المنافسة، إلخ.

4 World Bank Structural Adjustment Loan, 20 May 1988

5 خاصة رفع الحواجز عن المبادلة الحرة، رفع الدعم، تحرير القطاع المالي، إصلاح المنظومة الجبائية، إصلاح الإطار القانوني للإستثمار، إصلاح قانون المنافسة، إلخ. كل هذه الإصلاحات هي اليوم مفروضة على تونس و نلاحظ شبه كبير بين 1994-1991 و 2014-2011.

6 Changing the structure of incentives, World Bank, November 1991, point 20.

8 Economic and Financial Reforms Support Loan, Annexe II du document de prêt.
Implementation Completion Report, 25 May 1995.

9 المرجع نفسه، صفحة 20، المطة 24.

10 http://www.legislation.tn/fr/detailtexte/D%C3%A9cret-num-1996-1234-du-06-07-1996-jort-1996-057__1996057012343

11 في الحقيقة، يظهر هذان النشاطان في أمر آخر2229-1996 و لا يخصان النشاط الأساسي للشركة بينما أن نشاط النقل المبرد للحوم الحمراء معني بالأمر ذاته. فعلا، ففي الجدول ب.2.2 يندرج هذان النشاطان ضمن الأمر 2229-1996 بينما يندرج نشاط "اللحوم الحمراء" في نفس هذا الأمر على وجه الخطئ. و مما يدل عن ضبابية و قلة دقة في التعامل مع المعطيات رغم بساطتها.

12 بالمناسبة، هذا الجدول يضخم عدد النشاطات لأنه عادة كثيرا ما يقابل نشاط ما عدة تسميات في NAT96. هذا التأثير يمكن أن يكون مقبولا لولا إعتبار التضخيم التي عليه الأرقام.

13 يتم إحتساب النشاطات هنا حسب آNAT96

14 http://www.legislation.tn/fr/detailtexte/D%C3%A9cret-num-1997-503-du-14-03-1997-jort-1997-024__1997024005033

15 يتم إعتبار النشاطات هنا حسب التسميات المتواجدة في الأوامر والرقم هو مجموع النشاطات المضافة أو/و المحذوفة

16 http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/6810.html

17 http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2415016

18 http://blogs.worldbank.org/impactevaluations/working-papers-are-not-working

بينما كان البنك الدولي يسوق السياسة الاقتصادية لبن علي على أنها نموذج ليبرالي ناجح (سحب عشرين نشاطا خاضع لقيود على الإستثمار الخارجي المباشر)، هاهو الآن يسوق نفس السياسات على أنها حمائية و يذهب إلى حد تزوير البيانات لجعلها تقول عكس ما هي عليه و تخدم مصالحه. هذا مصير أولئك الذين يخضعون لإملاءات البنك الدولي، يباركون عندما ينفذون خططه و يهانون عندما يحاولون المقاومة أو تنتهي صلوحيتهم مع الوقت.
كخلاصة، و لإدراك عواقب هذا التدقيق في دراسة " الكل داخل العائلة"، يجب أن نضع في اعتبارنا أن كل ما تداولته الصحافة الوطنية والدولية حول علاقة ضبط الإستثمار بإحتكار عائلة بن علي والفساد المتفشي في تونس إرتكز على بيان صحفي صادرعن البنك الدولي يقوم على نتائج هذه الدراسة والتي تعتمد بدورها دراسة إحصائية تقوم على الجدول ... B.2.2 الذي تم تزويره. و بإكتشافنا هذا ، ينهار القصر الورقي للعملية الاتصالية التي قام بها للبنك الدولي بأكمله.

عواقب تزييف البنك الدولي و تلاعبه

إن العواقب كثيرة وإعادة قراءة تقرير للبنك الدولي بعد اكتشاف التزييف مفيدة للغاية سواء في ما يتعلق بحجج السلطة (دراسة إحصائية، اختبارات فيشر، ونظرية القبض الخ) أو فيما يتعلق بكيفية إثبات النتائج الخاطئة، فالبيان الصحفي الصادر عن البنك الدولي يقول لنا: "تظهر البيانات التي تم جمعها من 25 مرسوما صادرا خلال هذه الفترة والتي أدخلت تراخيص جديدة على 45 قطاعا مختلفا وقيود جديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) في 28 قطاعا. النتيجة: أكثر من خمس أرباح القطاع الخاص ذهبت لشركات ذات علاقة وثيقة بالنظام. "
وفيما يلي ملخص للأكاذيب دراسة البنك الدولي والتلاعباتها والتزويرها، فهكذا بُنيت القلعة الورقيّة :

بالنسبة للتراخيص :
- فقط 29 قطاع من جملة 45 يخضعون لتراخيص جديدة
- ضمن ال29 قطاعا، فقط 51 نشاطا يخضعون لضوابط
- فقط 28 نشاطا من جملة 51 تم فعلا إضافتهم إلى قائمة الأنشطة الخاضعة للترخيص

هكذاإنتقلت الدراسة من خلال الأكاذيب والتزييف من فقط 28 نشاطا يخضع لتراخيص جديدة إلى 45 قطاعا.

بالنسبة للقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر:
- فقط 17 قطاع من جملة 28 يخضعون لقيود جديدة
- ضمن ال17 قطاعا، فقط 38 نشاطا يخضعون لقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر
- فقط 4 أنشطة من جملة 38 نشاطا، تم فعلا إضافتهم إلى قائمة الأنشطة التي تخضع لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر

وهكذا انتقلت الدراسة من 4 نشاطات إلى 28 قطاعا خاضعا لقيود جديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو ما يعتبر خدعة وقحة. مع العلم أن هذه البيانات تستند فقط على تعاريف البنك الدولي. وفقا لمعطياتنا، فإن الأرقام هي أبعد بكثيرعن النتائج التي توصل إليها البنك الدولي، مع 21 نشاطا حديثا فقط للأنشطة المرخصة و19 نشاطا الذين تمت إزالتها من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس 28 قطاعا وفقا للبنك الدولي حسب ما نمتلك من معلومات، يمكن أن نقول أن بن علي قام برفع الضبط على الاستثمار و خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر على عكس ما يزعمه البنك الدولي. إن كانت شركات عائلة بن علي قد إستفادت من قربها من السلطة فقد كان ذلك عبر التحفيزات كبيرة و ليس عن طريق الضبط مفرط على عكس أراد باحثو البنك إظهاره. هذا طبعا لا يتعلّق بتبييض نظام بن علي بل بالإشارة إلى نفاق البنك الدولي الذي قام بدعم السياسة الاقتصادية لبن علي و إلهامها و حتّى توجيها.
نشرت هذه الدراسة من قبل إدارة البحوث لإحدى أكبر المؤسسات في العالم في سلسلة "ResearchWorkingPaper Policy " و أدرجت في عدة مراجع للأبحاث الاقتصادية مثل IDEAS[17] أو SSRN [18] بينما لا تقبل مثل هذه المغالطات حتى في القراءة الأولى لمنشور في أي جامعة من جامعات العالم الثالث. للعلم، يوجد بعض الانزعاج حتى داخل البنك من ضعف علمية الدراسات، حتّى أن خبيرا اقتصاديا يعمل في البنك الدولي إنتقد ، عن حق، ورقات البنك الدولي التي لا تعرض على أي لجنة قراءة[19]. كيف يمكن للمشرعين والباحثين والطلاب والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني أن تثق في مؤسسة لا تتردد في تزييف بيانات لتعزيز أيديولوجيتها التي فشلت على مدى عقود بشكل واضح؟

في الختام، أن الهدف من هذه الدراسة هو الإثبات للمشرعين التونسيين أن الضبط المفرط يخلق الفساد المفرط. والهدف النهائي هو المصادقة عاى مجلّة جديدة للاستثمار تم تقديمها إلى المجلس النواب التونسي بتمويل البنك الدولي نفسه وتنفيذه و مراقبته. و التطور الأساسي للمجلة الجديدة مقارنة بالمجلة القديمة يتمثل في القضاء على كل وسائل ضبط للإستثمار من قبل الدولة، وهذا ما نسميه عملية رفع الضبط. كما في قصص "لافونتين"، توجد دائماعبرة في النهاية.والعبرة هنا هي أنه لإثبات تلاعب بن علي، إلتجئ البنك الدولي بدوره إلى التلاعب و تزوير المعطيات. و بذلك تكون الخلاصة : "من حفر جُبّا لأخيه وقع فيه"